أبو هولي يدعو إلى ترجمة المواقف الدولية إلى التزامات مالية وسياسية لحماية ولاية «الأونروا»

رام الله- الحياة الجديدة- دعا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي، إلى ترجمة المواقف الدولية الداعمة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» إلى التزامات مالية وسياسية تكفل حماية ولايتها واستمرار عملها.

وأكد أبو هولي أن التأكيدات الدولية على حماية ولاية الوكالة ورفض استبدالها تمثل رسالة سياسية واضحة في مواجهة المحاولات الرامية إلى تقويض دور «الأونروا» وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وجاءت تصريحاته في أعقاب ترحيبه بالمواقف السياسية التي عبّرت عنها الدول المشاركة في مؤتمر التعهدات لكبار الدول المانحة لـ«الأونروا» على المستوى الوزاري، الذي عقد في نيويورك على هامش أعمال الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة مشتركة لكل من الأردن وإسبانيا والبرازيل.

وثمّن أبو هولي مساهمات كل من فرنسا وألمانيا في دعم «الأونروا»، وإعلانهما تقديم تمويل إضافي للوكالة، مشيدًا بالمساهمة الفرنسية البالغة 15 مليون يورو، والمساهمة الألمانية الإضافية البالغة 20 مليون يورو، منها 10 ملايين يورو لإعادة تأهيل البنية التحتية، و10 ملايين يورو لدعم العمليات الإنسانية في لبنان والأردن وسوريا.

واعتبر أن هذه الخطوات تعكس التزامًا بمواصلة دعم الوكالة وتعزيز قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، داعيًا الدول المانحة إلى الاقتداء بهذه المبادرات، وزيادة مساهماتها المالية، والوفاء بالتزاماتها، بما يسهم في سد العجز المالي للأونروا وضمان استمرارية خدماتها وحماية ولايتها الأممية. كما أشاد بمواقف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والدول العربية والدولية المشاركة، التي أكدت ضرورة تمكين الأونروا من مواصلة تنفيذ الولاية الممنوحة لها بموجب قرارات الجمعية العامة، وحماية موظفيها ومقارها ومنشآتها، ورفض نقل مسؤولياتها إلى الدول المضيفة أو استبدالها بأي جهة أخرى. وقال: إن ما صدر عن المؤتمر من مواقف يؤكد أن الأونروا ليست مجرد مؤسسة لتقديم الخدمات الإنسانية، بل تجسيد للمسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وأن استمرار ولايتها يرتبط باستمرار قضية اللاجئين إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار 194.

وشدد على أن الدعوات الدولية لسد العجز المالي الذي تواجهه الوكالة، والمقدر بنحو 100 مليون دولار، يجب أن تترجم إلى خطوات عملية وفورية، من خلال الوفاء بالتعهدات المالية، وتوفير تمويل مستدام ومتعدد السنوات، يضمن استمرار خدمات التعليم والصحة والإغاثة والحماية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأونروا الخمس.

وأكد أن استمرار الأزمة المالية لا يهدد فقط قدرة الوكالة على تقديم خدماتها، بل ينعكس بصورة مباشرة على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، ويهدد استقرار المخيمات والمجتمعات المضيفة، محذرًا من أن تقليص الخدمات أو نقل مسؤوليات الوكالة إلى جهات أخرى يشكل مساسًا بولايتها وبالمسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين.

ورحب بالتأكيدات الدولية على أهمية دور الأونروا في الاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة إعمار قطاع غزة، مشددًا على ضرورة تمكينها من أداء دورها الكامل في هذه المراحل، وعدم استبعادها من أي ترتيبات تتعلق بمستقبل القطاع، بالنظر إلى خبراتها المتراكمة وبنيتها التحتية وكوادرها وثقة اللاجئين بها.

ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عملية لضمان احترام حصانة مقار الأونروا ومنشآتها، وحماية موظفيها، ووقف الاعتداءات والقيود المفروضة على عملياتها، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومساءلة الاحتلال عن انتهاكاته للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وأكد أبو هولي أن أي إصلاحات إدارية أو مالية داخل الأونروا يجب أن تهدف إلى تعزيز كفاءتها واستدامة خدماتها، وألا تتحول إلى مدخل لتقليص ولايتها أو نقل المساس بحقوق اللاجئين أو نقل مسؤولياتها إلى جهات أخرى.

وشدد على أن حماية «الأونروا» هي حماية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين ولقضيتهم الوطنية، وأن المجتمع الدولي مطالب بالانتقال من إعلان المواقف السياسية إلى تحمل مسؤولياته القانونية والمالية، وضمان استمرار الوكالة في تنفيذ ولايتها إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية.

لجنة الانتخابات تتلقى ستة طلبات ترشح في اليوم الأول

رام الله- الحياة الجديدة- قالت لجنة الانتخابات المركزية إنها تلقت في اليوم الأول من فتح باب الترشح للانتخابات التشريعية 2026، طلبات ترشح لستة قوائم انتخابية هي: ائتلاف فلسطين المستقبل، والعدالة والبناء، والوحدة والتغيير الديمقراطي، والمبادرة الوطنية (د. مصطفى البرغوثي ومستقلون)، ومسار جديد، والعمل.

وأكدت اللجنة أن تقديم طلب الترشح لا يعني قبول القائمة بشكل نهائي، إذ تخضع جميع الطلبات للمراجعة والتدقيق للتأكد من استيفائها الشروط القانونية، واكتمال النماذج والوثائق المطلوبة، قبل اتخاذ القرار وإبلاغ القائمة بشكل رسمي خلال ثلاثة أيام من تقديم الطلب.

يُذكر أن باب الترشح سيبقى مفتوحا حتى الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق 7 تشرين الأول المقبل في المقر العام للجنة برام الله ومكتب اللجنة في دير البلح، حيث دعت اللجنة القوائم الراغبة في الترشح إلى تقديم طلباتها خلال هذه المدة.

وكانت اللجنة أعلنت فتح باب استقبال طلبات ترشح القوائم للانتخابات التشريعية 2026، بالتزامن في الضفة وقطاع غزة.

وبدأت اللجنة عند الساعة الثامنة من صباح أمس استقبال طلبات الترشح في مقرها العام بمدينة البيرة، ومكتبها في مدينة دير البلح بقطاع غزة، على أن تستمر العملية لمدة 12 يومًا، حتى الساعة الرابعة من مساء الأربعاء الموافق 7 تشرين الأول المقبل. وقد شهدت ساعات صباح اليوم الأول من الترشح إقبالًا كبيرًا من القوائم المترشحة في مكتبها برام الله ودير البلح.

وأوضحت أن الترشح لعضوية المجلس التشريعي يتم من خلال القوائم الانتخابية فقط، ولا تُقبل طلبات الترشح الفردية، بحيث لا يقل عدد مرشحي القائمة عن 16 مرشحًا، ولا يزيد على 132 مرشحًا، مع الالتزام بالحد الأدنى لتمثيل المرأة وفقًا لأحكام القانون.

وبيّنت أن طلب ترشح القائمة يُقدَّم من قبل منسقها ومفوضها، بعد استكمال النماذج والوثائق والمرفقات المطلوبة، مؤكدة أن الطلبات المقدمة تخضع للدراسة والتدقيق للتأكد من استيفائها الشروط القانونية، وأن تقديم الطلب لا يعني قبوله أو اعتماده. وأكدت اللجنة جاهزية طواقمها في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستقبال طلبات الترشح وتقديم الإرشاد والمعلومات اللازمة لممثلي القوائم، داعية الراغبين في الترشح إلى الاطلاع مسبقًا على النشرات والإجراءات والنماذج المنشورة على موقعها الإلكتروني www.elections.ps، والتأكد من استكمال جميع المتطلبات قبل تقديم الطلب.

ودعت القوائم وممثليها إلى التواصل مع اللجنة ومكاتبها للاستفسار عن الجوانب القانونية والفنية المتعلقة بعملية الترشح، مؤكدة حرصها على إتاحة المعلومات بصورة متساوية، وتسهيل إجراءات تقديم الطلبات في الضفة وقطاع غزة.

وتشكل مرحلة الترشح إحدى المراحل الرئيسية في الجدول الزمني للانتخابات التشريعية 2026، فيما من المقرر إجراء الاقتراع العام يوم السبت الموافق 28 تشرين الثاني المقبل.

«ثقافة «سلفيت تفتح مساحات للإبداع وتحرس الذاكرة

سلفيت- الحياة الجديدة- واصلت مديرية الثقافة في محافظة سلفيت برنامجها الثقافي خلال الفترة من 20 إلى 26 أيلول الجاري، عبر سلسلة من الأنشطة والفعاليات بين الفن والذاكرة والتراث والمهارات الحياتية، التي جمعت الأطفال والفتيات والمهتمين بالشأن الثقافي، بالشراكة مع عدد من المؤسسات والمراكز المحلية، في محاولة لجعل الثقافة مساحة للتعبير والتعلم، ونافذة مفتوحة على الذاكرة الوطنية والتراث الشعبي.

وتنوعت الفعاليات التي نفذتها المديرية، بإشراف مديرها تحسين حسان، بين أنشطة فنية للأطفال، وورش للحرف التراثية، ومسابقات في الأمثال الشعبية، وبرامج توعوية حول التعامل مع ضغوط الحياة، إلى جانب إحياء الذكرى السنوية لمجزرة صبرا وشاتيلا، بما يعكس تنوع الحضور الثقافي في المحافظة واتساع مجالاته.

وفي هذا السياق، نفذت المديرية، بإشراف إسراء الديك، نشاطًا ثقافيًا وفنيًا بعنوان «عبّر عن شعورك»، استهدف الأطفال، وفتح أمامهم مساحة للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم من خلال أنشطة فنية وتعبيرية وتمارين هدفت إلى تنمية قدراتهم الإبداعية والفنية، وتعزيز قدرتهم على التواصل والتفاعل والعمل ضمن المجموعة.

ولم تقتصر الفعاليات على التعبير الفني، إذ امتدت إلى التراث الشعبي عبر ورشة تدريبية في صناعة القش قدمتها المدربة زينب حسن، واستهدفت الفتيات اليافعات بإشراف إسراء الديك. وتناولت الورشة التعريف بهذه الحرفة التقليدية واستخداماتها ومكانتها في الحياة الشعبية الفلسطينية، إلى جانب التدريب العملي على عدد من مهاراتها، والتأكيد على أهمية الحفاظ عليها ونقلها إلى الأجيال الجديدة، باعتبارها جزءًا من الذاكرة الثقافية والحياة اليومية الفلسطينية.

وفي مساحة تجمع بين المعرفة والمتعة، أقامت المديرية نشاط «تحدي الأمثال الشعبية»، بإشراف إيثار القاق وتقديم أثير علي، حيث تنافس فريقان في إكمال الأمثال الشعبية والتعرف إلى مضامينها ودلالاتها. وحاول النشاط إعادة الأمثال المتداولة إلى فضاء التفاعل اليومي، باعتبارها جزءًا من المخزون الشعبي الذي تختزن فيه الأجيال خبراتها وتجاربها وحكمتها.

كما أولت البرامج جانبًا للمهارات الحياتية والتوعية المجتمعية، من خلال نشاط «إدارة المشكلات والتعامل مع ضغوطات الحياة»، الذي نفذته المديرية بالتعاون مع بلدية الزاوية ومركز عبد القادر أبو نبعة، ممثلًا برئيسته علا موقدة، وقدّمته نور جودة.

وتناول النشاط أساليب التعامل مع المشكلات والضغوط اليومية، وناقش مجموعة من المهارات المرتبطة بالتواصل واتخاذ القرار والمهارات القيادية، من خلال الحوار والتفاعل مع المشاركات، بما يربط النشاط الثقافي باحتياجات الحياة اليومية وقدرة الأفراد على التعامل مع تحدياتها.

وفي الجانب المتصل بالذاكرة الوطنية، أحيت المديرية، بالشراكة مع مركز الحياة الثقافي، ممثلًا برئيسته إلهام القاق، الذكرى السنوية لمجزرة صبرا وشاتيلا، ضمن نشاط ثقافي وتوعوي حمل عنوان «ذاكرة تقاوم النسيان»، بإشراف إيثار علي وتنفيذ إلهام القاق.

واستعاد النشاط أحداث المجزرة ودلالاتها من خلال فقرات تثقيفية وتعبيرية، مع التأكيد على أهمية توثيق الذاكرة الجماعية ونقلها إلى الأجيال الجديدة، واستحضار الرواية الفلسطينية وما يرتبط بها من محطات تاريخية، في تأكيد على أن الثقافة لا تكتفي بالاحتفاء بالموروث، وإنما تؤدي أيضًا دورًا في صون الذاكرة وحمايتها من النسيان.

وتأتي هذه الأنشطة في إطار التعاون الثقافي بين مديرية الثقافة والمؤسسات والمراكز المحلية في المحافظة، ضمن برنامج يسعى إلى توسيع المشاركة الثقافية، وفتح المجال أمام الأطفال والشباب للتعبير والتعلم، والحفاظ على الحرف والأمثال والموروث الشعبي، إلى جانب إبقاء المحطات الوطنية والتاريخية حاضرة في الوعي الجمعي.

وزير السياحة يؤكد أمام منتدى سانت بطرسبرغ للثقافات المتحدة ضرورة حماية التراث المادي في فلسطين

سانت بطرسبرغ- الحياة الجديدة- شارك وزير السياحة والآثار، هاني الحايك، في أعمال الدورة الثانية عشرة من منتدى سانت بطرسبرغ الدولي للثقافات المتحدة 2026، الذي افتتحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية، تحت شعار: «الثقافات المتحدة.. القيم المشتركة»، بمشاركة ممثلين عن نحو 70 دولة.

وجاءت مشاركة الوزير الحايك ضمن جلسة متخصصة ناقشت التحديات الملحّة التي تواجه حماية وصون التراث الثقافي في مناطق النزاعات والكوارث، بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين وقادة المنظمات الدولية ومديري المتاحف والمؤسسات الثقافية.

وأكد الوزير الحايك أهمية وضع التراث الثقافي الفلسطيني في صلب الجهود الدولية الرامية إلى حماية التراث في أوقات النزاعات، في ظل ما تتعرض له المواقع والمباني والمجموعات التراثية الفلسطينية من أضرار وتهديدات، مشددًا على ضرورة تعزيز عمليات التوثيق العلمي والرقمي، وحماية الذاكرة الثقافية للشعب الفلسطيني.

وتطرق إلى ما وصفه بـ«التدمير المتعمد الذي طال عددًا من مواقع التراث الثقافي المادي الفلسطيني من الاحتلال والمستعمرين، والعراقيل المفروضة أمام جهود حماية هذه المواقع وصيانتها وترميمها»، مشيرًا بشكل خاص إلى حجم الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية والتراثية في قطاع غزة نتيجة العدوان، وما ترتب على ذلك من خسائر جسيمة طالت التراث الثقافي الفلسطيني.

وشدد على أهمية التوثيق العاجل والمنهجي لما تعرض له التراث من أضرار، والحفاظ على الأدلة والمواد العلمية اللازمة لعمليات الترميم والتعافي وإعادة التأهيل مستقبلًا، مؤكدًا أن التوثيق يشكل أساسًا لحماية الذاكرة الثقافية وضمان عدم ضياع المعلومات المتعلقة بالمواقع والعناصر التراثية المتضررة.

وأكد الحايك أن فلسطين، بما تمتلكه من تراث تاريخي وثقافي وديني متنوع يمتد عبر آلاف السنين، تتطلع إلى توسيع التعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بحماية التراث، بما يسهم في توثيق التراث الفلسطيني وحمايته وتعزيز حضوره على المستوى الدولي. كما أكد أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به روسيا الاتحادية، مشيرًا إلى عمق العلاقات التاريخية والثقافية، وإلى أهمية استعادة وتنشيط حركة السياحة الروسية إلى فلسطين، وخاصة السياحة الدينية والحج إلى الأماكن المقدسة.

وأشار الوزير الحايك إلى أن تطوير التعاون الفلسطيني الروسي يمكن أن يشمل مجالات السياحة والتراث والمتاحف، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز التواصل بين المؤسسات المختصة في البلدين. وعلى هامش مشاركته في المنتدى، عقد الوزير الحايك عددًا من اللقاءات والاجتماعات مع مسؤولين ومؤسسات دولية وروسية، تناولت سبل تطوير التعاون في مجالات حماية التراث الثقافي المادي، والمتاحف، والتوثيق، والسياحة والثقافة.

وفي هذا الإطار، التقى الوزير الحايك المدير العام لمتحف الإرميتاج الحكومي في سانت بطرسبرغ، ميخائيل بيوتروفسكي، حيث بحث الجانبان آفاق التعاون المشترك في المجال الثقافي والتراثي، وسبل الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال المتاحف وحماية المجموعات التراثية.

كما جرى بحث التعاون والمساعدة في إقامة المتحف الوطني الفلسطيني، بما يشكل منصة وطنية لحفظ وعرض التراث الفلسطيني وتعزيز حضوره على المستوى الدولي، إلى جانب بحث إمكانات التعاون العلمي والفني وتبادل الخبرات في مجال المتاحف وإدارة المجموعات والمقتنيات التراثية.

كما عقد الوزير الحايك لقاء مع المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، سالم بن محمد المالك، بحث خلاله آفاق تعزيز التعاون في مجال حماية التراث الفلسطيني، والتوثيق، وتقييم الأضرار، وبناء القدرات، والاستفادة من المبادرات والبرامج التي تنفذها المنظمة في مجال حماية التراث المهدد بالخطر.

والتقى الوزير الحايك عضو حكومة سانت بطرسبرغ ورئيس لجنة العلاقات الخارجية، يفغيني غريغوريف، حيث ناقش الجانبان آفاق تطوير التبادل السياحي والديني، والتعاون الثقافي، وتعزيز علاقات التوأمة بين سانت بطرسبرغ وبيت لحم.

وأبدى الطرفان اهتمامهما بوضع خطة أنشطة مشتركة للربع الأخير من عام 2026 وعام 2027.

ومن بين المحاور الرئيسية مشاركة ممثلين فلسطينيين في منتدى السياحة الذي سيُعقد في سانت بطرسبرغ في الفترة من 9 إلى 12 ديسمبر/كانون الأول.

وسيتضمن المنتدى لقاءات مع منظمي الرحلات السياحية ومناقشات حول إمكانية إنشاء مسارات سياحية ودينية مشتركة.

وتم التركيز بشكل خاص على التعاون في المجال الثقافي والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي. وتتمتع مدينة سانت بطرسبرغ بإمكانات ثقافية هائلة، إذ تضم متاحف ومسارح ومكتبات ومؤسسات تعليمية وغيرها من المنظمات، ويُعدّ الحفاظ على المواقع التراثية وتطويرها والترويج لها أولوية قصوى في سياسة المدينة.

كما نوقشت آفاق التعاون في مجالات الآثار والمتاحف وحفظ الآثار، بما في ذلك إنشاء مركز للحج في بيت لحم.

وشكلت مشاركة الوزير في المنتدى واللقاءات التي عقدها على هامشه فرصة لتعزيز التواصل مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال التراث، وبحث آفاق التعاون في مجالات التوثيق والحماية وإدارة المخاطر والتعافي وإعادة التأهيل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في توثيق التراث وحفظه وإتاحته للأجيال القادمة.

وتأتي مشاركة الوزير الحايك في أعمال المنتدى في إطار الجهود التي تبذلها وزارة السياحة والآثار لتعزيز الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، والدفاع عن التراث الثقافي الفلسطيني، وتطوير الشراكات الدولية الهادفة إلى حمايته وصونه وإبرازه باعتباره جزءًا أصيلًا من التراث الإنساني العالمي.